مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

الإدارة المحلية وتحديات المشاركة

دراسة حالة لواقع المشاركة السياسية في وحدات الإدارة المحلية بمدينة بنغازي

عبير ابراهيم امنينة [1] *

1 قسم الإدارة العامة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

تاريخ الاستلام : 08 / 04 / 2020 تاريخ القبول : 01 / 05 / 2020

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشاركة السياسية في المحليات، وأهم التحديات المرتبطة بها. وكذلك قدرة النظام على تحفيز مواطنيه على المشاركة، لما لها من أهمية في تعزيز التنمية المحلية. تناولت الدراسة العديد من المحاور أهمها :

- التشريعات والإجراءات المنظمة لعملية المشاركة السياسية في المحليات.
- العملية الانتخابية للوحدات المحلية لرصد طبيعة مشاركة المواطنين .
- الإجراءات المنظمة لمشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، وطبيعة هذه المشاركة في صنع السياسة العامة على المستوى المحلي .

وخلصت الدراسة إلى أنه لتحقيق المشاركة في العمل المحلي ، يجب أن يكون هناك وعي بأهمية الانخراط في صنع القرار لخدمة المجتمع المحلي وتحقيق التنمية الاجتماعية من جانب، و تعزيز هياكل منظمات المجتمع المدني من أجل القيام بدور فاعل في المشاركة في عملية صنع القرار من جانب آخر.

الكلمات المفتاحية:

المشاركة المحلية، المجتمع المدني، الانتخابات البلدية ،قانون 59 .

Abstract

The study aims to identify political participation in localities, and the most important challenges associated with this participation. Also, the research interest to find out the ability of the political system to motivate the citizens to participate in politics. The study covered a number of axes, namely:

- The most important legislation and procedures organizing the political participation process in localities.
- The electoral process for local units, to determine the nature of citizen participation
- The procedures regulating the participation of civil society in decisions' making at the local level.

The study concluded that, the civil society should be made aware of participation in the decision-making process, to achieve democracy at the local level, and play an active role in local participation in decision-making..

Keywords: local participation, civil society, municipal election, law 59 .

1. المقدمة:

تكتسب الإدارة المحلية أهميتها من كونها اللبنة الأولى للإدارة الديمقراطية، القائمة على البعد التشاركي في إدارة شؤون الجماعات المحلية، وربط المواطنين بأهم القضايا والمشاكل التي تشغل الفضاء المحلي وإدماجهم في وضع سياسات لمواجهتها .

ويعتبر الاستناد على المشاركة في إدارة المحليات أهم مفاصل المشاركة السياسية، وفرصة لإدارة التنوع السياسي والثقافي والاجتماعي بين ممثلي القوى المختلفة على المستوى المحلي، الأمر الذي يجدد منظومة الثقافة السياسية ويساهم في خلق الكوادر والقيادات المحلية [1].

ولا ينحصر المعنى الحقيقي للمشاركة السياسية في العملية الانتخابية فحسب، إنما يذهب إلى عملية صنع السياسة العامة، وكذلك الرقابة وفقاً للآليات المطروحة من قبل النظام السياسي. وهنا يتجسد البعد التشاركي للإدارة المحلية دون اختزال العملية الديمقراطية فقط في الاقتراع.

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشاركة السياسية في المحليات ، وأهم التحديات المرتبطة، بها ومدى تحفيز النظام لمواطنيه على المشاركة المحلية، وذلك وفقاً للمحاور التالية:

1- أهم التشريعات والإجراءات المنظمة لعملية المشاركة السياسية في المحليات .
2- طبيعة مشاركة المواطنين في الانتخابات البلدية في مدينة بنغازي.
3- الإجراءات المنظمة لمشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات العامة ، وطبيعة هذه المشاركة على المستوى المحلي.

وللخوض في هذه المحاور، سوف تتناول وحدات الإدارة المحلية التي تأسست بعد انهيار النظام الجماهيري (المجالس المحلية- البلدية خلال الفترة الواقعة من 1969إلى2011)، وتحليل العمليات الانتخابية فيها ، فضلاً عن رصد دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار على المستوى المحلي .

[1] محمد العجاتي واخرون، المشاركة المجتمعية عبر المجالس المحلية في مصر، منتدى البدائل العربي، ص5 ،موجود على الرابط التالي:
file:///C:/Users/12345678/Downloads/011307%20(2).pdf

* للمراسلات إلى عبير إبراهيم امنينة
البريد الإلكتروني:
politique06@yahoo.fr

التعريفات الإجرائية

المشاركة السياسية

هي العملية التي تعبر عن اشتراك المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة ، بشكل مباشر أو غير مباشر، للقيام بالمهام التي يطلبها المجتمع ،سواء كان طابعها استشارياً، أو تقريرياً، أو تنفيذياً أو دفاعياً . وهي قد تعني لدى بعض الباحثين، الجهود المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات، ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات سواء على المستوى المحلي أو المركزي [1].

وسوف تقاس من خلال :

1- الإجراءات المتبعة من هذه الوحدات المحلية في دعم المشاركة من عدمها .
2- المشاركة في عملية الاقتراع .
3- مشاركة المجتمع المدني في التواصل مع الهيئات المحلية للتأثير على صانع القرارات .

2. المجتمع المدني:

"هو ذلك الفضاء الذي تشغله مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، مثل المنظمات، والروابط والنقابات والأندية"[2] ، ونحن سوف نركز من خلال هذه الورقة على دور المنظمات التي تم الموافقة على إشهارها من قبل مفوضية المجتمع المدني في مدينة بنغازي.

منهج الدراسة :

سوف تتبنى الورقة منهج دراسة الحالة من خلا ل تركيزها على طبيعة المشاركة السياسية في بلدية بنغازي.

أولاً /الإطار الدستوري والقانوني المنظم لعمل الإدارة المحلية:

1- الإعلان الدستوري :

أشار الإعلان الدستوري(2011) إلى المجالس المحلية عرضاً من خلال تنظيمه لتركيبة المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل من ممثلين عن المجالس المحلية (م.18)"، كما نصت (المادة 21) من الإعلان على عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس الانتقالي والمجلس المحلي، ولم توضع أية أحكام خاصة بالمجالس المحلية كالاختصاصات وآلية العمل، وركز جل مواده في الفصل الخاص بنظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية على هيئتين فقط هما: المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي (الحكومة الانتقالية)[3]. قد أنشأ المجلس الوطني الانتقالي لاحقاً مكتباً للشؤون المحلية لمتابعة مطالب الوحدات المحلية، ونقلت اختصاصات هذا المكتب فيما بعد إلى وزارة الحكم المحلي [4].

2- القانون (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية:

اتسمت العلاقات بين المجلس الوطني الانتقالي والمجالس المحلية قبل صدور القانون (59) لسنة 2012 بعدم الوضوح لغياب التشريعات المؤطرة لهذه العلاقة، حيث اقتصر الأمر على بعض المراسلات المنظمة للاختصاصات بينه وبين بعض المجالس المحلية ، إلى أن أصدر المجلس الوطني الانتقالي القرار (176) لسنة 2001 الخاص باعتماد اللائحة الداخلية للمجالس المحلية لغرض تنظيمي، ولم يتطرق إلى آلية إدارة المجلس بهيئة منتخبة [5] ، حيث أشارت اللائحة في المادة (3) إلى تكوين المجلس المحلي من رئيس ونائب له، و عدد من الأعضاء، وهيئة تنفيذية تتشكل من مسؤولين يمثلون وزارات الحكومة الانتقالية"، ومع ذلك شرعت بعض المجالس المحلية في إجراء انتخابات خاصة بها دون غطاء تشريعي كـ (بنغازي ومصراتة وزوارة)، إلى أن اصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون (59) لسنة 2012لنظام الإدارة المحلية ،واعتمدت فيما بعد لائحته التنظيمية بموجب القرار رقم (130) لسنة 2013 لرئيس مجلس الوزراء[6] .

ثانياً/ مكونات نظام الإدارة المحلية:

يتكون نظام الإدارة المحلية وفقاً للقانون (59)من ثلاثة مستويات هي: المحافظات والبلديات والمجالس المحلية (م3)، وتنشأ المحافظات ويحدد نطاقها الجغرافي، وتعين مقارها، وتسمى وتدمج وتلغى بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير(م4) .[7]

يُراعى وفقاً للقانون في إنشاء الوحدات الإدارية ،الظروف الطبيعية والسكانية والاقتصادية والعمرانية والأمنية لكل وحدة محلية ، كما يُراعى تحقيق تكامل وحدات الخدمات والإنتاج (م4). وبالرغم من ذلك أنشئت بعض البلديات دون أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، فالعديد من المدن كانت تعاني من صراعات داخلية، وكل منطقة أو قبيلة تطالب ببلدية مستقلة؛ فقد انقسمت على سبيل المثال مدينة الزاوية إلى أربع بلديات، وطرابلس الكبرى إلى (13)بلدية، فيما كانت هناك مطالب من بعض القرى التي لا يزيد تعداد سكانها على خمسة آلاف نسمة أن تكون بلدية. كما برز صراع آخر على حدود البلديات، فكل مدينة أو منطقة تريد مساحتها أكبر أو تطالب بضم أي مشروع زارعي أو صناعي أو خدمي أو مؤسسة حكومية لحدودها الإدارية[8].

ويرجع ذلك في جانب منه إلى إعلان رئيس الوزراء حينها السيد علي زيدان بتخصيص ميزانيات منفصلة للبلديات، الأمر الذي شجع سكان بعض المناطق بالمطالبة بإنشاء بلديات لمناطقهم النائية رغم افتقارها إلى المقومات الموضوعية لتأسيس بلدية على الأقل من الناحية السكانية. وقد مارست هذه المناطق كثيراً من الضغوط، التي استجيبت لها حتى تجاوز عدد البلديات (104) بلدية، تتبع رأسيا وزارتين للحكم المحلي نتاج الانقسام المؤسسي الناجم عن الصراع السياسي في ليبيا؛ إحداها في شرق البلاد تابعة للحكومة الليبية المشكّلة من قبل مجلس النواب، والأخرى في الغرب تتبع للمجلس الرئاسي.[9] ، بل الأدهى من ذلك ،إن هناك بلديات تدار بواسطة مجلسين ، الأول منتخب ويتبع حكومة المجلس الرئاسي، والثاني لجنة تسييريه تابعة للحكومة الليبية في شرق البلاد مثل هراوة، وبني وليد، والرجبان.

---

[1] رانيا نادي محمد وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة بعد عملية التغيير السياسي في اليمن، موجود على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41070
[2] سعد الدين إبراهيم(تقديم)، في محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، إصدارات مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع ،ص5
[3] عزة المقهور، "مفاجأة التحول الديمقراطي في ليبيا: انتخابات المجالس المحلية :الدعوة إلى شرعنة المجلس الوطني الانتقالي"، موقع ليبيا المستقبل ،موجود على الرابط التالي:
http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/22897
[4] تقييم مرجعي للحوكمة المحلية وإنجاز الخدمة العامة في كل من بلديات (الأبيار،بنغازي،سلوق،توكرة)، منظمة ABSKLالدولية، السويد، سبتمبر2011، ص 11
[5] عزة المقهور، مرجع سبق ذكره
[6] وقد عدل القانون(59) لنظام الإدارة المحلية ،بحيث تم تأجيل تحديد حدود المحافظات، وأيلولة اختصاصاتها إلى البلديات وعمدائها، بموجب القانون رقم (9) لسنة 2013 بتعديل القانون (59) بشأن الإدارة المحلية، موجود على الرابط التالي:
https://security-legislation.ly/ar/node/33099
[7] القانون (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية ، موجود على الرابط الآتي:https://security-legislation.ly/ar/node/31807
[8] "تجربة البلديات والحكم المحلي بعد خمس سنوات" ، موقع ليبيا الخبر ،موجودة على الرابط التالي: http://www.libyaalkhabar.com/opinion
[9] عبير امنينه، "البلديات في ليبيا بين العسكرة والعمل السياسي "،مجلة المفكرة القانونية ،العدد13، ديسمبر2018 ، موجود على الرابط التالي
https://www.legal-agenda.com/article.php?id=5176

أ- اختصاصات الوحدات المحلية :

تمارس وحدات الإدارة المحلية وفقا للقانون (59) في حدود السياسة العامة والخطط العامة للدولة ،جملة من الاختصاصات أهمها:

- إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها، والإشراف على موظفيها تحت التوجيه العام لوزارة الحكم المحلي .
- مباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها، عدا المرافق الوطنية، أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء. وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تولى المحافظات إنشاءها وإدارتها ، وتلك التي تتولى إنشاءها وإدارتها وحدات الإدارة المحلية الأخرى (م6) .كما تختص المجالس البلدية بـ(م27):

1- الإشراف على تنفيذ السياسات وإقرار الحساب الختامي للبلدية
2- استثمار الموارد الذاتية للبلدية وتنميتها وتطويرها بما يكفل تحسين مستوى الخدمات المحلية، والموافقة المبدئية على منح الرخص الاستثمارية والخيرية.
3- اقتراح فرض الرسوم ذات الطابع البلدي وتعديلها، والإعفاء منها، وإلغاؤها وتحديد طرق تحصيلها والعمل على جبايتها.
4- الإشراف على تنفيذ التشريعات والتعليمات المتعلقة بشؤون البلدية ومتابعة سير العمل بها وفقاً للتشريعات النافذة.
5- الإشراف على إدارة البلدية وأعمال ديوانها، ومتابعة تنفيذ قراراتها وسير العمل بفروع البلدية والمحلات الواقعة في نطاقها.
6- اقتراح اللوائح البلدية .
7- اقتراح تنفيذ الميزانية ،وتحديد أولويات الصرف داخل البلدية ومتابعة تنفيذ وتطابقه الصرف .

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من هذه الاختصاصات لم تباشر، لعدم إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بنقلها، مما جرد المجالس من أهم اختصاصاتها، الأمر الذي أصبح حجر عثرة أمامها في كل المراحل الزمنية، وقد أكد ذلك كل من أجريت مقابلات معهم في متن هذه الدراسة .

وقد حدد القانون مدة مجالس المحافظات والبلديات في أربع سنوات ما لم يحل قبل ذلك، ألا لا يسمح بالترشح لأكثر من دورتين.

ب- آلية اختيار الأعضاء في الوحدات المحلية:

رسخ القانون(59)المبدأ الديمقراطي في اختيار أعضاء مجالس المحافظات والبلديات من خلال استناده إلى الانتخابات كسبيلاً للعضوية ، حيث أشار في المادة (26) إلى تكوين المجلس البلدي من [1]:

أ- عدد من الأعضاء يجرى انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر في النطاق الإداري للبلدية، على أن يكون من بينهم عضو على الأقل عن النساء، وآخر من (ذوي الاحتياجات الخاصة من الثوار) .
ب- العميد وتكون له رئاسة المجلس، وينتخب بالاقتراع السري من قبل أعضاء المجلس (م26).

كما يتشكل مجلس المحافظة وفقاً للمادة (11) على النحو التالي [2] :

أ- عدد من الأعضاء عن البلديات الواقعة في نطاق المحافظة ، يجرى انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر، على أن يكون من بينهم عضو على الأقل عن النساء وآخر عن ذوي الاحتياجات الخاصة من " الثوار . "
ب- المحافظ، وتكون له رئاسة المجلس، وينتخب بالاقتراع السري من قبل أعضاء المجلس. وهنا يتبع الآلية ذاتها الخاصة باختيار رئيس المجلس البلدي.

كما اشترط القانون من خلال مادته (8) للمتقدمين للانتخابات ما يلي:

1- أن يكون مواطناً ليبياً متمتعاً بكامل حقوقه المدنية ،مالم يكن الحرمان بسبب قضية سياسية ضد النظام السابق.
2- أن يكون كامل الأهلية ، وألّا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة ميلادية.
3- ألا يجمع بين عضوية المجلس وأي عمل أو منصب رسمي آخر.
4- أن يقدم قبل مباشرة عضويته بالمجلس إقراراً بذمته المالية وذمة زوجته وأولاده، يتضمن بياناً وافياً بممتلكاتهم الثابتة والمنقولة.
5- ألا يكون قد فُصل من الدولة بقرار تأديبي نهائي، مالم يكن الفصل بسبب قضية سياسية ضد النظام السابق.
6- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ، مؤمناً (بمبادئ 17فبراير وأهدافها)
7- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو في جنحة مخلة بالشرف، أو بالأخلاق مالم يرد إليه اعتباره
8- ألا يكون ممن انتسب في السابق لتشكيلات الحرس الثوري أو اللجان الثورية، أو جهاز الأمن الداخلي أو الخارجي، أو قام بتعذيب أو قتلهم ، أو إيذائهم المعارضين لنظام حكم القذافي، أو شغل إحدى الوظائف القيادية العليا في ذلك النظام ، مالم يكن قد قام بالاشتراك في (ثورة 17 فبراير)، أو التحق بصفوفها بعد قيامها.
9- ألا يكون قد حصل على أية أموال مملوكة للدولة بالأساليب غير المشروطة، أو حصل على أموال من أي شخص بواسطة الرشوة، أو بمناسبة مزاولته لمهامه الوظيفية التي كانت قد أوكلت إليه ضمن مؤسسات النظام السابق.

ويلاحظ على هذه الشروط ممارستها ضمنياً لثقافة العزل السياسي التي جسدها القانون، حيث الإقصاء الواضح لمنظومة النظام السابق من أي مشاركة، الأمر الذي لم يعتد به لاحقاً، حيث شهدت وحدات الإدارة المحلية انخراطاً من قبل النظام السابق في إدارتها أو في انتخاباتها.

ثالثاً/ واقع المشاركة السياسية في انتخابات الوحدات المحلية:

عندما انهار نظام القذافي في إقليم برقة شرق البلاد بشكل سريع ومفاجئ، نجم عن ذلك سقوط مؤسساته المركزية والمحلية ،لاسيما وحدات الإدارة المحلية ، وتنادى السكان لتشكيل مجالس محلية تسييريه لإدارة المدن ومعالجة انسحاب الدولة. وقد عملت المجالس المحلية التي بلغ عددها حينها (68)مجلساً منذ البداية بنوع من الاستقلالية عن المجلس الوطني الانتقالي، وأخذت على عاتقها تقديم الخدمات ومواجهة المطالب المحلية للسكان. إلا أن عدم انتخاب أعضائها جعل اداءها مرتبكاً، فضلاً عن طبيعة المرحلة حينها ،التي أضفت على وحدات الإدارة المحلية طابع الارتجالية لجسامة المسؤوليات التي أوكلت إليها بموجب القرار(176)للمجلس الوطني الانتقالي، وكانت مخصصة لقطاعات مركزية أكبر من قدرة هذه المجالس الوليدة في زمن عدم الاستقرار على أدائها[3].

وقد تكون المجلس المحلي التسييري لمدينة بنغازي من :

1- صالح الغزال / المنسق العام
2- فرج سعيفان / المرافق
3- سعد الفرجاني /الاقتصاد والتجارة
4- فوزي الحواز/ المالية
5- فتحي البعجة / التربية والتعليم
6- سهيل الأطرش / الصحة
7- فيصل الصافي /المواصلات والاتصالات
8- سالم جابر/ الأوقاف والزكاة
9- عاشور شوايل/ الأمن العام
10-جمال بالنور /العدل
11-أحمد الجروشي/ الكهرباء والطاقة
12-محمد فنوش /الإعلام والثقافة
13-فتحي تربل /الشباب والمجتمع المدني

[1] القانون (59) لسنة 2012لنظام الإدارة المحلية ، مرجع سبق ذكره.
[2] المرجع السابق نفسه.
[3] عبير امنينه، مرجع سبق ذكره، ب. ص

14-ونيس الدرسي/ الشؤون الاجتماعية

لم يستمر السيد/ صالح الغزال مطولاً في رئاسة المجلس، حيث انتقل إلى المجلس الوطني الانتقالي في شهر مارس 2011، واختير السيد جمال بالنور عوضاً عنه. [1] كما انتقل أيضاً السيد فتحي البعجة إلى المجلس لتدير ملف التعليم من بعده السيدة هناء القلال لاحقاً، و شكل المجلس المحلي مجالس للأحياء، بلغ عددها (96) مجلساً .

ويلاحظ غياب النساء عن التركيبة الأساسية للمجلس المحلي، في الوقت الذي كان لهن حضورٌ بارزٌ في الحراك المدني والسياسي والاجتماعي في المدينة إبان الأشهر الأولى لتغيير النظام في فبراير 2011.

لم يكن عمل المجلس المحلي سهلاً نظراً للمرحلة التي تأسس فيها ،وكذلك لغياب التشريعات المنظمة لعمله واختصاصاته، فضلاً عن غياب الميزانيات لفترة طويلة عنه، حيث اعتمد المجلس قبل تخصيص أول ميزانية له على إسهامات رجال الأعمال وتطوع منظمات المجتمع المدني في أعمال الإغاثة والصيانة لكثير من مقار الدولة ، فضلاً عن الاضطلاع بملف النازحين [2].
وقد استطاع المجلس أن يؤدي دوره وفقاً للإمكانيات المتاحة بالرغم من الظروف السياسية والاضطرابات الأمنية السائدة في ظل انتشار السلاح وحراك الشارع المؤدلج والمتسارع[3] .

على مستوى علاقة المجلس بالسلطة المركزية، لم يخل العمل من بعض التصادمات مع المجلس الانتقالي، الذي عارض بشدة قيام المجلس المحلي بإصدار لوائح تنظيمية للانتخابات المحلية دون سند قانوني ، ورفضه لمطلب المجلس المحلي في تجميد عضوية ممثلي بنغازي في المجلس الوطني الانتقالي يوم 12.12 201، واستبدالهم بالأعضاء المنتخبين[4] .

وقد شرعت المجالس التسييرية مدعومة بتأييد الشارع في الإعداد لتنظيم الانتخابات باستقلالية عن المجلس الوطني الانتقالي ،الذي لم يصدر أي تشريع ولا إجراءات تنظيمية تؤطرها. وقد بدأت هذه الانتخابات بزوارة، ووصلت إلى بنغازي مروراً بتاجوراء ومصراتة. وقد تباينت الإجراءات المتبعة في الانتخابات بين المدن بما فيها تشكيل اللجان ، سواء من حيث العضوية أو العدد ؛ فلجنة انتخابات المجلس المحلي مصراته مشكلة من المجتمع المدني وشخصيات مستقلة، ولجنة انتخابات طرابلس كانت بعضوية قاض واحد لا غير. كما أن المجلس المنتخب في تاجوراء هو مجلس شورى، الذي قام بدوره باختيار المجلس المحلي، وهي آلية مختلفة عن الانتخابات التي جرت في المجالس المحلية الأخرى.[5] أما عن اللجنة العليا لانتخابات المجلس المحلي بنغازي 2012 ، فتكونت من خلال الاستشارة مع مؤسسات المجتمع المدني، وسُمَي رئيسها من قبل المجلس المحلي التسييري حينها في المدينة ، الذي تركت له مهمة اختيار الفريق الذي يعمل معه [6]،والمتكون من 14 عضواً، هم [7] :

1- المستشار/ سليمان عوض زوبي رئيساً
2- المستشار/ محمد جمعة المجبري
3- المستشار/ صالح حسن البكوش
4- المستشار/ بالنور الفلاح
5- المستشار/ موسى مفتاح البرغثي
6- المستشار /عبدالحفيظ باوي
7- المستشار/ رجب سالم اهليس
8- المستشار/ مفتاح الخفيفي
9- المستشار /عبدالعاطي المنصوري
10-المستشار /يوسف محمد عقيلة
11-المستشار /محمد عبيد الهوني
12-المحامي/ عمران بورويص
13-المحامي /عبدالعزيز الترهوني
14-القاضي /ونيس الشارف الورفلي

ويلاحظ من هذه اللجنة المُشَكلة غلبة رجال القانون عليها ،وانعدام العنصر النسائي أيضاً بالرغم من حراك المرأة الواضح من خلال منظمات المجتمع المدني إبان تلك المرحلة كما أسلفنا.

1- العملية الانتخابية للمجلس المحلي لمدينة بنغازي مايو 2012:

1.1. الإطار التنظيمي:

بالرغم من أن هذه الانتخابات كانت تفتقد لأي أساس دستوري أو تشريعي كما أسلفنا ، إلا انها جاءت من واقع الحماسة التي رافقت التغيير السياسي في ليبيا، والتوق إلى المطالبات بالمشاركة في العملية الانتخابية ، حيث شرع المجلس التسييري لمدينة بنغازي حينها في تحديد الأطر التنظيمية اللازمة للبدء في إجراء الانتخابات . ووضعت اللجنة العليا المشرفة على انتخاب المجلس المحلي ببنغازي جملة من الضوابط وفقاً لقرارها رقم 2012/2تمثلت في [8]:

1.1.1. شروط الناخب:

1- أن يكون متمتعاً بالجنسية الليبية.
2- ألا يقل عمره عن 18 سنة (من مواليد 1994 وما قبلها).

1.1.2. شروط المرشح:

- أن يكون متمتعاً بالجنسية الليبية الأصلية وهو المولود في ليبيا لأبوين ليبيين ، ويجوز الترشح لمن ولد خارج ليبيا لأب ليبي يحمل الجنسية الليبية الأصلية، بشرط ألا يحمل جنسية دولة أخرى.
- ألا يقل عمره عن 25 سنة ميلادية.
- أن يكون مسجلاً في الدائرة المرشح فيها.
- أن يكون كامل الأهلية.
- ألا يكون قد تولى وظائف قيادية في النظام السابق كالمؤتمرات واللجان الشعبية على مختلف مستوياتها، واللجان الثورية ،والحرس الثوري، وفريق العمل الثوري، والقيادات الشعبية ،ورفاق القذافي، ولجان التطهير، أو عمل في الأمن الداخلي أو الخارجي، أو كان عضوا في كتائب القذافي ، أو من المنظرين أو معلمي الفكر الأخضر.
- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بالثقة العامة مالم يرد إليه اعتباره.
- ألا يكون قد مارس القتل أو التعذيب، أو أثرى على حساب الليبيين بسرقة المال العام ، أو استغلال النفوذ ، أو وقف ضد(ثورة 17 فبراير) أو حرض ضدها بالقول أو بالعمل.
- أن يكون حاملاً لمؤهل جامعي
- ألا يكون عضواً في أي من لجنة من لجان الانتخابات
- أن يكون مشهوداً له بالصدق والأمانة والوطنية من خلال تزكية عدد (20) مواطنا من جهة إقامته أو عمله.

وأشير من خلال المادة (4) من اللائحة وضع شروط يفترض وجودها في المزكي ومنها :

- ألا تربط المزكي صلة قرابة إلى غاية الدرجة الرابعة من المرشح.
- ألا يزكي أكثر من مرشح.
- أن تتوافر في المزكي شروط المرشح نفسها باستثناء التزكية والمؤهل.

يلاحظ على هذه الشروط تطبيقها بشدة للعزل السياسي، ومنع الراغبين في

---

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس المجلس المحلي لمدينة بنغازي وضواحيها ، الأستاذ جمال بالنور، يوم الأربعاء، الموافق 20 نوفمبر2019، تونس.
[2] المرجع السابق نفسه.
[3] المرجع السابق نفسه.
[4] المرجع السابق نفسه.
[5] عزة المقهور ، مرجع سبق ذكره
[6] جمال بالنور، مرجع سبق ذكره
[7] قرار المجلس المحلي لتسيير مدينة بنغازي بتشكيل لجنة تفعيل انتخاب المجلس المحلي بمدينة بنغازي، ،موجود على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/MediaCenterJanzour/photos
[8] القرار رقم 2012/2 بلائحة ضوابط العملية الانتخابية للمجلس المحلي"، صحيفة شباب الوطن، العدد 15 ،الموافق 19.3.2012

الترشح من أم أجنبية من المشاركة السياسية، الأمر الذي يتنافى مع الإعلان الدستوري المؤقت الذي أشار من خلال مادته السادسة إلى (أن الليبيين سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدِّين أو المذهب ،أو اللغة، أو الثروة، أو الجنس ،أو النسب أو الآراء السياسية، أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسرى).[1]

1.2. العملية الانتخابية للمجلس المحلي بنغازي2012:

انطلقت عملية الاقتراع في (131) مركزاً ونقطة تسجيل، توزعت على (11) دائرة انتخابية، و بلغ عدد المرشحين (414) مرشحاً تنافسوا لنيل عضوية المجلس ، فيما وصل عدد الناخبين المسجلين لدى اللجنة العليا لانتخابات المجلس المحلي للمدينة إلى (216,546) ناخباً من أصل أكثر من (300 ألف) مواطن ،يحق لهم التصويت في المدينة التي يقرب تعدادها من المليون نسمة (الشكل-1) .[2]

الشكل-1

عدد المسجلين في انتخابات المجلس المحلي بمدينة بنغازي2012

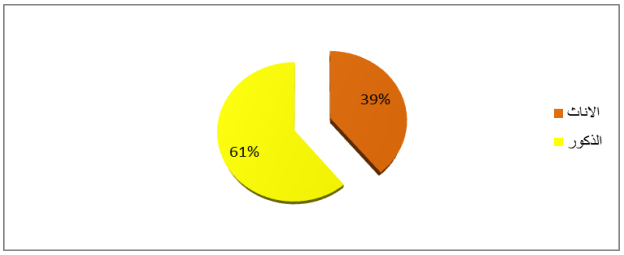

المصدر: "الاعلان عن أسماء المجلس المحلي المنتخب لمدينة بنغازي"، عربي أونلاين، موجود على الرابط التالي:

http://arabic.people.com.cn/31662/7823265.htmKl

وقد أكد رئيس اللجنة العليا أن أكثر من (138) ألف ناخب صوتوا في العملية بما يعادل 64 % من المسجلين، وأن مشاركة النساء الفعلية في التصويت كانت ملحوظة بشكل ملفت، وإن لم تذكر نسبتها [3].

فاز في الانتخابات(41) مرشحاً، بينهم سيدة واحدة بعضوية المجلس المحلي (الجدول-1)، وقد كان يفترض أن يمثل (11) عضواً بنغازي في المجلس الوطني الانتقالي ،ولكن المجلس آثر الاحتفاظ بالشخصيات الأولى التي التحقت به إثر تأسيسه.[4]

بالإضافة إلى مجموع الأعضاء الذين سموا ممثلين للمجلس المحلي وهم، خالد محمد عبدالحفيظ، محمد إبراهيم التائب، نجاة الكيخيا، عبدالمنعم التاجوري، الجارح الخفيفي، خالد العجيلي، خالد إبراهيم الجازوي، عوض صالح، عمر رجب السلاك وعبدالسلام فرج، إلا أن المجلس الوطني الانتقالي لم يقبل استبدال ممثلي المجلس السابقين كما أسلفنا القول.

الجدول-1

أعضاء المجلس المحلي 2012

الدائرة	العضو الفائز
الأولى	عبدالله عوض محمد الدغيلي
الثانية	محمد عبدالعزيز أحمد
	نبيل الزروق عبدالله بوزقية
	مصطفى سالم عمر الشيخي
الثالثة	عبدالحفيظ محمد حمد المقصبي
	شحات إبراهيم العوامي
الرابعة	محمد مصطفى محمد المقصبي
	محمد عبدالوهاب العيساوي
	أسامة محمد أحمد الشريف
	عثمان عثمان المغربي
الخامسة	محمود مفتاح فرج بورزيزة
	أحمد عبدالسلام بوسنينه
	الصديق سلامة عبدالرحيم الزليطني
السادسة	فرج عبدالله دعبس عياد
	حسن إبراهيم الجبالي
	محمود فرج إبراهيم الفيتوري
السابعة	جمعة عبدالسلام الساحلي
	سعد عمر سعد السعيطي
	عبدالحميد آدم محمد الحداد
الثامنة	طارق احمد محمد زريبة
	عبدالله سالم عبدالله
	عبدالله محمد محمد المغربي
التاسعة	أحمد عبدالله رزق الله بن موسى
	فرج محمد مسعود العبار
	عبدالقادر يوسف العمروني
	عبدالسلام محمد مماش
العاشرة	محمد محمد حسين سوالم
الحادية عشرة	خليل سليمان خليل محمد
	أشرف عوض عبدالله خليل ماضي

تناوب على رئاسة المجلس أربعة أعضاء من باب التأكيد على مبدأ المشاركة ، وتقاسم مسؤولية صنع القرار، وذلك استجابة للنظام الداخلي للمجلس. لكن ما لبثت أن قدمت السيدة نجاة الكيخيا المرأة الوحيدة في المجلس والمتحصلة على أكبر الأصوات على مستوى كل الدوائر في مدينة بنغازي ،استقالتها بعد أشهر قليلة من مدة عملها، مبررة ذلك بعدم تعاون السلطة المركزية مع المجلس المحلي، وللتقاعس عن إصدار اللوائح المنظمة لاختصاصات المجالس المحلية2012، والعزوف عن تحويل الميزانيات.[5] ولم تستبدل بمن يليها من الأصوات ، حيث لم تنظم اللائحة الانتخابية حينها هذا الأمر.

وزع الأعضاء الفائزون البالغ عددهم (41) على لجان مختصة لمتابعة شؤون القطاعات مع الوزارات المناظرة، والتعامل مباشرة مع هذه الوزارات والهيئات لطبيعة المرحلة التي تعاظم فيها حجم التوقعات من السكان المحليين مع وجود التحديات الأمنية والعسكرية التي تستوجب قرارات سريعة وتدخلات مباشرة.

لم يكن الأمر هيناً، فالأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة ، ألقت بآثارها على أداء المجلس المحلي، وكان للاستقطاب الحاد في الشارع تأثيرٌ على أدائه، بحيث اضطر مراراً إلى تعليق أعماله نتاج تعرضه للاعتداء

---

[1] الإعلان الدستوري المؤقت، موجود على الرابط التالي:
https://security-legislation.ly/ar/node/32001

[2] الإعلان عن اسماء المجلس المحلي المنتخب لمدينة بنغازي"، ،عربي أونلاين، موجود على الرابط التالي:
http://arabic.people.com.cn/31662/7823265.htmKl l

[3] المرجع السابق نفسه.

[4] قد أفاد عبدالحفيظ غوقة نائب المجلس الوطني الانتقالي مع مقابلة تليفونية مع الباحثة، بأن السبب في ذلك كان يرجع لكون المجلس الوطني في آخر أيامه ،حيث كان يجهز لانتخابات المؤتمر الوطني العام ، ومع ذلك قبل طلب احد المتقدمين خطوةً للتأكيد على مظاهر الديمقراطية، نوفمبر 2019.

[5] بيان الاستقالة"، صفحة نجاة الكيخيا على موقع التواصل الإجتماعي الفيس بوك، موجود على الرابط التالي :
https://www.facebook.com/

من قبل الشباب المسلح حينها والمنضوي تحت ما يسمى بـ(كتائب الثوار).[1]

وبالرغم من ذلك كان للمجلس المحلي حراك على مستوى الانفتاح على البيئة الدولية، حيث أبرمت معاهدات توأمة مع العديد من البلديات كبلدية إسطنبول على سبيل الذكر ، وفتح آفاق للتعاون الثقافي بين فرنسا وإيطاليا ،ومع منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكن سرعان ما توقف التواصل مع العالم الخارجي بوفاة السفير الأمريكي الذي عكس الوضع الأمني السيء في مدينة بنغازي.[2]

وقد حصل المجلس على (100) مليون دينار ميزانيةً للطوارئ ، وإن لم تستثمر بالشكل الأمثل لصالح المدينة، لقصر الفترة التي مارس فيها المجلس اختصاصه حوالي (18شهر)، حيث قامت الانتخابات البلدية، ونقلت كل المخصصات المالية للجسم المنتخب.[3]

2- الانتخابات البلدية في مدينة بنغازي2014:

وبمجرد وضع القانون(59) لسنة 2012 للإدارة المحلية وإصدار لائحته التنفيذية سنة 2013، دعي إلى الانتخابات البلدية، وصدر القرار رقم (161) لسنة 2013 باعتماد الأسس والضوابط الخاصة بانتخابات المجالس البلدية، الذي اعتمد التصويت وفقا لنظام الاغلبية، بحيث يملك كل مواطن ثلاثة أصوات (صوت للنساء وللثوار من ذوي الإعاقة ، المترشحين الرجال) ،ويختلف عدد الأعضاء طبقاً لعدد السكان في الحدود الإدارية للمجلس البلدي وفقاً للائحة القانون (59) لنظام الإدارة المحلية ، ويفوز من يحصل على أعلى الأصوات في كل شريحة . وإذا تساوت الأصوات تجرى القرعة ما بين الاثنين .

وقد شرعت المدن الليبية في انتخاب مجالسها المحلية عدا مدينة درنة ، التي كانت تحت سيطرة الجماعات الإرهابية. وبلغ العدد الإجمالي للمسجلين في مدينة بنغازي (69775) ناخباً ، و عدد المقترعين من الجنسين 36426، أي تضاءلت المشاركة إلى النصف تقريبا بنسبة بلغت 52% ،وهي ضعيفة جداً.[4]

وقد انتخب (9) أعضاء لعضوية المجلس البلدي بنغازي، انتخبوا فيما بينهم وفقا للاقتراع السري المباشر، طارق العرفي عميداً للبلدية بالرغم من أنه لم يكن حاصلاً على أعلى الأصوات (الجدول-2) ، وهنا يُطرح سؤالٌ مهمٌ حول إحجام القانون على اعتبار الحاصل على أعلى الأصوات هو رئيسٌ للمجلس (وفقاً للمادة 26)، وقد أدى هذا الصمت إلى تعاظم وزن التحالفات المصلحية بين الأعضاء (القبيلة- أصحاب الأعمال)، وهذا ما أكده عضو المجلس البلدي السيد عوض القويري [5].

وقد تعرض عضو المجلس البلدي عصام الغرياني للإخفاء القسري، واستبدل لاحقاً بالسيد / أحمد نشاد بحثاً عن النصاب، الذي اعتل لذهاب اثنين من الأعضاء إلى طرابلس، احتجاجاً على انطلاق العملية العسكرية (الكرامة 2014) .

لم يكن أداء المجلس البلدي مستقراً، حيث عصفت به المشاكل والاختلافات ،أرجعت من جانب لسيطرة تيار الإخوان المسلمين على المجلس ، وهيمنة جماعات المصالح (الاقتصادية-القبلية) من جانب آخر ،التي جعلت إدارة المجلس البلدي تتأرجح وفقا للتوازنات في تلك الفترة ، تجلى ذلك في عدم التوافق على عميد بلدية واحد، حيث تداول على عمادة المجلس ثلاثة أعضاء؛ حيث رحل في البدء رئيس المجلس المنتخب وأحد الأعضاء إلى طرابلس لينشئوا دون أي سند قانوني مجلساً بلدياً لبنغازي في طرابلس تحت تبرير القوة القاهرة. واختير عمر البرعصي عميد بلدية جديداً من بين أعضاء المجلس المتبقين عوضاً عن السابق، وما لبث أن دب الشقاق مرة أخرى بين أعضاء المجلس لينقسم إلى مجلسين ، الأول برئاسة عمر البرعصي، والثاني برئاسة زكريا بالتمر، الأمر الذي حدا بوزير الحكم المحلي إلى التدخل واعتماد المجلس برئاسة زكريا بالتمر . خلال هذه الأزمة أصدر اللواء عبد الرازق الناظوري الحاكم العسكري درنة- بن جواد، المكلف من قبل مجلس النواب، قراراً بتجميد عمل المجلس، وتكليف نائب رئيس جهاز المخابرات العميد أحمد العريبي بعمادة البلدية، وذلك بموجب القرار الصادر يوم 11 أغسطس 2016.

الجدول-2

أعضاء المجلس المحلي المنتخب بمدينة بنغازي 2012

التسلسل	الاسم	عدد الأصوات
1	عوض القويري	12120
2	محمود الكيخيا	5510
3	زكريا بالتمر	1555
4	عبدالسلام البسيوني	1357
5	طارق العرفي	961
6	عصام الغرياني	939
7	عمر البرعصي	936
8	نجية بالة	9552
9	أنيس المجبري	14598

المصدر: اللجنة الفرعية لانتخاب المجلس البلدي بنغازي

بشكل عام لم تكن إدارة المجلس هينة ، حيث وجد في بيئة من التحديات ، وعدم الاستقرار وتزايد لعدد النازحين والطلب على الخدمات مع بدء الحرب ضد الجماعات الإرهابية التي استوطنت ببنغازي. لقد ادارت البلدية بمنهجية إدارة الأزمة، حيث تم تأسيس أول لجنة أزمة برئاسة د. عوض القويري ، (عضو المجلس البلدي) يوم 25 أغسطس 2014، وبعضوية ممثلي عن قطاع الخدمات (الصحة والبيئة والنزوح والمياه والطاقة) [6]، وخصصت 4 ملايين دينار لمواجهة هذه المختنقات، وهو مبلغ ضئيل لا يكفي إدارة أزمة في مدينة يبلغ عدد النازحين فيها ما يربو عن (30) ألف عائلة. وقد تواتر على هذه اللجنة فيما بعد عضو المجلس البلدي زكريا التمر، ثم عبدالنبي الرابحي، الذي خصص له (20) مليون دينار لإنفاقها على احتياجات المدينة والبلديات الأربع المجاورة لها، (تماشياً مع تقسيم بنغازي الكبرى) و بعيدًا عن موضوع إسكان النازحين [7]، ومع ذلك لم تنجح هذه اللجنة على حل التحديات التي لازالت قائمة .

وقد أدى وجود هذه اللجان إلى إضعاف دور المجلس البلدي وتهميش دور العميد لعدم وجود علاقة إدارية معه، عكس الأمر الذي تم تداركه لاحقاً، عندما شكل العميد أحمد العريبي لجنة أزمة برئاسته بموجب القرار رقم(114) لسنة 2016، تولت إدارة شؤون المدينة، لإيجاد الحلول لجميع المشاكل والمختنقات ، التي تواجه البلدية، وامتلكت اللجنة الحق في الاستعانة بمن ترى لزوم الاستعانة به في أداء مهامها [8] .

وفي الوقت الذي لم يقم فيه العميد أحمد العريبي بأية مهام أو تصريحات تُظهره لحيّز الصراع القائم بين العمداء الثلاثة في بنغازي؛ يرى بعض الباحثين أن تعطيل المجلس المنتخب في 2014 هو جائز وصحيح، ولاسيما بعد أن أعلن أن بنغازي مدينة منكوبة في نوفمبر 2014 من قبل الحكومة

---

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع سعد السعيطي، رئيس المجلس المحلي 2013، يوم الأربعاء، الموافق 27 نوفمبر، في شركة الخليج للنفط، بنغازي.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] المرجع السابق نفسه.

[4] النتائج النهائية للدورة الأولى لانتخاب المجلس البلدي بنغازي http://ccmce.ly

[5] مقابلة أجرتها الباحثة مع د.عوض القويري عضو المجلس البلدي (2014) ، في مركز بنغازي لعلاج السكر، مدينة بنغازي ، 7 نوفمبر 2019

[6] موقع المجلس البلدي بنغازي، موجود على الرابط التالي: https://www.facebook.com/

[7] ليبيا_بنغازي_القويري يبحث مع لجنة الأزمة مشكلات بنغازي، موجود على الرابط التالي: https://hudaelsrari.blogspot.com/2015_09_01_archive.html

[8] بلدي بنغازي يشكل لجنة لإدارة الأزمة" بوابة إفريقيا الاخبارية ، موجود على الرابط التالي: https://www.afrigatenews.net/article

الليبية، وبالتالي فإن أولى واجبات الحاكم العسكري تعطيل الحياة المدنية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة الأمور إلى نصابها لتتمكن السلطة المنتخبة من إلغاء قرارها السابق [1].حيث صرح اللواء عبد الرازق الناظوري (بأن الجيش الوطني الليبي تدخل بناء على طلب شعبي»، بعد أن لاحظ «انقسام المجلس البلدي على نفسه، ولم يقدم أي شيء للمواطن، مُضيفاً: تدخل الجيش هدفه إنقاذ بلدية بنغازي»، وأوضح أن أعضاء المجلس المجمد مختلفون على مكان تسكين مجموعة من النازحين، وعندما رأينا أن المجلس غير أهل لهذه المرحلة، أردنا أن يكون التكليف لشخص معين، ولا يعني ذلك العودة إلى حكم العسكر). [2] وقد استبدل إثر ذلك عمداء المجالس البلدية المنتخبة في كل من بنغازي والأبيار والأبرق وشحات واجدابيا والكفرة، قمينس والمرج وبلدية الساحل، بعمداء بلديات من المؤسسة العسكرية. كما تم إيلاء تبعية كل القطاعات الخدمية والإنتاجية بالبلدية لهم. وقد برر ذلك بمقتضيات مواجهة الإرهاب الذي استوطن مدينة بنغازي .

وبالرغم من إلغاء مجلس النواب لقرار تكليف اللواء عبدالرازق الناظوري بمهام الحاكم العسكري الذي صدر بعد تحرير درنة في 19 يونيو 2016 من الجماعات المتطرفة ،استمر عمداء البلديات المكلفون من قبله في مناصبهم بناءً على قرار لرئيس الوزراء بالحكومة الليبية، إلى أن عدل لاحقاً بإعفاء عميدي بلديتي شحات وبنغازي من منصبيهما وتسمية لجنة تسييريه للمدينتين عوضاً عن إرجاع مجلسيها المنتخبين سابقاً، وسمي بموجب ذلك السيد صقر الجروشي رئيس اللجنة التسييرية للمجلس البلدي ببنغازي.

كما غيرت تسمية المجلس البلدي لسلوق وأيضاً بئر الأشهب إلى مجلسين تسييرين بموجب القرار رقم (701) لسنة 2018. وقد سبب هذا التدخل من رئيس مجلس الوزراء الكثير من الاستهجان وطرح العديد من علامات الاستفهام حول الإطار القانوني الكامن وراء هذه السياسة المنتهجة من قبل الحكومة للتدخل في عمل المجالس البلدية ،وانتهاكها لمواد القانون رقم (59) لنظام الإدارة المحلية الذي نص على أن إدارة البلديات تكون بواسطة مجالسها المنتخبة (المادة 26)، وأيضا في تغيير تسمية المجلس البلدي إلى مجلس تسييري دون مبرر موضوعي وقانوني. وما يزيد من قابلية هذا الأمر للنقد، هو توقيت هذه القرارات، حيث إن الانتخابات البلدية كانت على الأبواب، وأن طبيعة الوضع في بعض البلديات وبخاصة بنغازي التي عاشت ثلاث سنوات تحت الحرب، تحتاج إلى إدارة مستقرة وإمكانيات كبيرة لتمكين النازحين من العودة، وإصلاح البنية التحتية المدمرة، لاسيما وأن عدد العائلات النازحة قُدر بأكثر من 100.000 عائلة [3].

ثانياً/المشاركة السياسية في أنشطة الوحدات المحلية : أي دور للمجتمع المدني ؟

لعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي من المشاركة السياسية في انتخابات المجالس البلدية، يتجاوز العملية الانتخابية إلى المساهمة الفعلية في عملية صنع القرار على المستوى المحلي، من خلال مشاركة المجتمع المدني التي لا تقل شأناً عن دور القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، واستدامتها لرفع مستوى معيشة الأفراد وتقديم الخدمات لهم. [4] كما أن للمشاركة دوراً واضحاً في تبني انشغالات المواطنين وطرحهم للسلطات المحلية والمساهمة في سن القوانين المؤطرة لحياتهم ورسم السياسات العامة .

وقد نظم القانون (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية وكذلك لائحته التنفيذية ، بعض أشكال التعاون بين المجلس المحلي والمجتمع المدني، حيث أجاز دعوة المجلس إلى بعض جلساته خبراء، أو مستشارين أو ممثلين عن منظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة عندما يقتضي الأمر ذلك، وأن يتم إشراكهم في المداولات بدون امتلاك حق التصويت (م18).

كما ضمن القانون حق المجتمع المدني في تقديم عرائض إلى المجلس ،حيث أشارت المادة (20) إلى أن مجلس المحافظة ينظر "وجوباً في مطالب المظاهرات والاعتصامات، وعرائض منظمات المجتمع المدني التي تحيلها البلديات، مع توصيات مجالسها البلدية ،ويتخذ مجلس المحافظة التوصيات اللازمة بالخصوص.[5]

وقد شهد المجلس البلدي بنغازي مثل هذا النوع من المشاركة، فعلى سبيل الذكر لا الحصر، قدم اتحاد نازحي بنغازي عريضة خاصة بإعمار مساكنهم المدمرة، أو منحهم بدل إيجار، وقد أحيلت مطالبهم إلى الحكومة لمعالجتها ،لتطلبها مخصصات مالية كبيرة لا يستطيع المجلس الإيفاء بها [6]. وأيضا قدمت رابطة اصحاب الحوافظ الاستثمارية عريضة بخصوص صرف مرتباتهم ،حيث توصل مع الحكومة لصرف جزء من مستحقاتهم. كذلك العرائض المقدمة من قبل العديد من النوادي والمنتديات الرياضية والثقافية ،التي حُلحِلت بعض مشاكلها، ووفر بعض الدعم المادي والعيني لها وغيرها .[7]

كما نصت المادة (92-5) من اللائحة التنفيذية على مسؤولية البلدية في تسهيل الظروف لمنظمات المجتمع المدني، لتفعيل مشاركة المواطن في الوحدات المحلية. وأيضاً تخصيص بند في الميزانية العامة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة لدعمها(مادة 92-9)، إلّا أن في واقع الأمر لم يدرج أي بند في الميزانية بهذا الخصوص، واقتصر الدعم على استضافة بعض الأنشطة والملتقيات لبعض المنظمات أو تمويلها.[8]

كما نص القانون (59) من خلال المادة (21) على اختيار مجلس المحافظة مجلساً للشورى، يضم عدداً يساوي نصف عدد أعضاء مجلس المحافظة من الخبراء والمستشارين المشهود لهم بالكفاية والاهتمام بالشؤون المحلية للمشاركة في الاجتماعات. وقد شكل هذا المجلس في مرحلة معينة، ولكن دون الاستناد إلى المعايير التي جاء بها القانون، وكان جله من الأكاديميين، ولم يعمر طويلاً [9].

وقد ادرج في بعض الأحيان بعض الموضوعات والقضايا التي تتعلق بالشأن العام في جدول أعمال اجتماعات المجلس البلدي طبقاً للقانون (59) ، وفقاً لما أفادت به البلدية بالخصوص. [10]

إجمالاً، تباينت طبيعة الأدوار التي قامت بها منظمات المجتمع المدني وفقاً للمراحل التي مرت بها الإدارة المحلية بعد سقوط النظام في 2011، ففي البدء ونظراً لطبيعة المرحلة التي واكبت التغيير السياسي ، استند المجلس التسييري(2011-2012) بشكل كبير على مساهمة المجتمع المدني، وكذلك رجال الأعمال في إدارة شؤون المدينة، الأمر الذي كان له تأثيرٌ واضحٌ على تسهيل عمله لاسيما في تلك الفترة، حيث اعتمد عليه بشكل كامل في توفير السلع اللازمة والإغاثة ،والعمل على قضايا المناصرة كحراك "بنغازي آمنة خالية من السلاح" للتخلص من الظواهر السلبية التي كانت تعيق عمل المجلس، فضلاً عن استثمار العلاقات الواسعة لبعض منتسبي هذه المنظمات مع مراكز صنع القرار في الحكومة المركزية ، الذين تعذر التواصل معهم من خلال المجلس بالسبل الرسمية.

أيضاً نشط المجتمع المدني من خلال تشكيل شبكة مناصرة لقضايا

[1] بنغازي ثلاثة عمداء والرابع بقرار عسكري"، موقع مراسلون، موجود على الرابط التالي: https://correspondents.org/2016/08/15/
[2] بلدي بنغازي بثلاثة رؤوس"، صحيفة الوسط، موجود على الرابط التالي: http://alwasat.ly/news/libya/107871
[3] عبير امنينه، مرجع سبق ذكره.
[4] زهير الكايد، "دور قطاع مؤسسات المجتمع المدني: تجارب عالمية، في تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي" ، دور قطاع مؤسسات المجتمع المدني: تجارب عالمية، في تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ص115.
[5] القانون (59) لسنة 2012لنظام الإدارة المحلية، مرجع سبق ذكره
[6] يوسف الزواوي، مدير مكتب عميد البلدية، من خلال إجابته على استمارة مقابلة مقننة ، يوم 29 مارس 2020، بنغازي
[7] المرجع السابق نفسه.
[8] المرجع السابق نفسه.
[9] القانون (59) لنظام الإدارة المحلية ، مرجع سبق ذكره
[10] المرجع السابق نفسه.

الديمقراطية، وإن انحسر فقط دورها على التوعية بالانتخابات، ولم تذهب إلى الدور الرقابي للمجتمع المدني على الهيئات المحلية .[1]

بعد صدور اللوائح الانتخابية المنظمة لانتخابات المجالس البلدية (2012) ، أخذت مشاركة منظمات المجتمع المدني منحى آخر، حيث ركزت على التوعية بالعملية الانتخابية وتعزيز قيم المشاركة، إلا أن دورها اتسم بالضعف بالرغم من الجهود المبذولة لبعض المنظمات في مجال تعزيز قيم المشاركة السياسية ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى المعوقات البنيوية التي تعاني منها لافتقاد أغلب هذه المنظمات لمقومات المأسسة والحوكمة فضلاً عن الخبرة في العمل. [2] فبالرغم من أن هناك (14) منظمة معنية بالمشاركة السياسية، مسجلة في مفوضية المجتمع المدني في بنغازي، إلا أن أداءها لا يعكس هذا الاهتمام ،وامتاز دورها بالموسمية ، أي القيام بأنشطة التوعية في فترة الانتخابات فقط دون الذهاب إلى مجال التأثير الفعلي المنظم، سواء في متابعة مخرجات الانتخابات المحلية، أو في الرقابة على أداء المجالس ومتابعتها .

إثر دخول المدينة في حرب ضد الإرهاب خلال الفترة الممتدة من (2014-2018)، تمركز حراك المجتمع المدني بشكل أكثر على مطالبات بخصوص حقوق النازحين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية السيئة، وكان لهم أكثر من تواصل مع المجلس حينها بالرغم من استبعاد المنظمات، وكذلك مفوضية المجتمع المدني من لجان الأزمة التي شكلت طيلة هذه الفترة .

وبشكل عام افتقد المجلس لآلية واضحة ومنظمة للتواصل ، حيث تم في غالب الأحيان عقد اجتماعات تقابليه بين المنظمات وأطراف عن البلدية وفقاً للظرف الطارئ حينها.[3]

الخاتمة :

قد خطا القانون (59) لنظام الإدارة المحلية خطوة واسعة نحو تعزيز الديمقراطية، من خلال تبني نظام الاختيار الشعبي لقيادات الإدارة المحلية، ومع ذلك صمت عن بعض القضايا الحاسمة كآلية اختيار البديل في حالة المجالس ناقصة العضوية ، حيث لم تقم بعض البلديات بانتخاب امرأة عن مقعد النساء لعدم تقدم أي سيدة للترشح كالمجلس البلدي بالزنتان، الأمر الذي يطرح علامة استفهام حول الأحجام عن المشاركة السياسية من جهة، وآلية تعويض المقعد من جهة أخرى، فهل يظل المقعد شاغراً، أم تعين سيدة؟ أم يذهب للرجال؟ . فضلاً عن أن اختيار العميد وفقاً للاقتراع السري المباشر بين الأعضاء المنتخبين يؤدي إلى تجاهل اختيارات الناخبين، وترك إدارة البلدية للتجاذبات السياسية المختلفة ما بين الأعضاء لاختيار من يترأسهم.

أسهمت اللائحة التنفيذية للقانون في إضعاف مشاركة النساء في عضوية المجلس البلدي ،وذلك نتاج تناقض مواد اللائحة عن القانون، ففي الوقت الذي كان يجب أن تحترم فيه هذه اللائحة القانون، عندما نص على أن المجلس البلدي يشمل من بين جملة أعضائه امرأة واحدة على الأقل (م26)، اعتبرت اللائحة التنفيذية في مادتها (32) اختيار المرأة الواحدة هو حد أقصى ، وترجم ذلك في النظام الانتخابي للبلديات .

وعلى مستوى المشاركة، إذا تتبعنا مشاركة المجتمع المحلي في الانتخابات المحلية ،نجد أنه بالرغم من انخراطه الواضح في انتخابات 2012 للمجالس المحلية التسييرية ،نلاحظ تدهور عدد المسجلين في انتخابات المجلس البلدي بنغازي لعام (2014) عن مثيلتها عام (2012)، حيث بلغ الفارق 146771 ناخباً ،الأمر الذي أرجع إلى جهل بعضهم بالتعاطي مع الرسائل النصية التي كانت الوسيلة الوحيدة للتسجيل، فضلاً عن فقدان الحماس بالعمل المحلي وجدوى الانتخابات، نتاج الشعور العام بالإحباط من أداء المؤتمر الوطني، الذي كان يعول عليه في العبور من المرحلة الانتقالية بسلام، وإن كنا لا نستطيع أن نجزم بأن هذا المزاج سيسود أيضا في الانتخابات القادمة ، إلا أنه من المرجح استمرار حالة التدهور في عدد المسجلين نتاج استمرار حالة اللامبالاة التي كانت ذاتها في انتخابات هيئة الستين، حيث الإقبال الضعيف للرجال والنساء على حد السواء، لأسباب تتعلق بالأمن وبتحديات معيشية وشعور بإحباط عام نتاج أداء مؤسسات الدولة. [4] لقد أفادت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في هذا الإطار، بأنه قد وصل عدد الناخبين المسجلين في هيئة الستين إلى (1,101,541) منهم (652,040) رجالاً، و (449,501) امرأة ، وقد انتخب منهم فقط 28% ، وهذه النسبة ضعيفة جداً مقارنة بعدد الليبيين المتمتعين بالحق الانتخابي والمقدرين بعدد (3,401,000)، أي إن نسبة الناخبين لم تتجاوز 10 % من الاجمالي. [5]

من جهة أخرى بالرغم من أن القانون (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية، وضع خطوطاً عامةً لمشاركة المجتمع المدني في العمل المحلي، إلا أن هذه الآليات لم تستخدم بالشكل الأمثل ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى جملة من الأسباب أهمها [6] :

- الجهل بما أتاحه القانون من قنوات للتواصل والمشاركة مع الأجهزة المحلية للمساهمة في التأثير على صنع القرار .
- عدم الاستقرار الذي لحق بالمجلس البلدي بنغازي، حيث انقسم كما أسلفنا إلى ثلاثة رؤوس وغرق في مشاكله الداخلية.
- حالة عدم الاستقرار والحرب التي مرت بها المدينة، التي ألقت بظلالها على أداء البلدية و المجلس المحلي سابقاً.
- إعلان بنغازي مدينة منكوبة وإدارتها من قبل المؤسسة العسكرية عن طريق تكليف العميد أحمد عريبي بإدارتها.
- غياب البيانات التي يجب مشاركتها من قبل البلدية بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة والشفافية.

إن تفعيل المشاركة المحلية في أعمال المجالس البلدية، يتطلب تعديل التشريعات المنظمة لمواطن الخلل التي أشير إليها آنفاً، والعمل على ضمان إصدار لوائح انتخابية معززة للمشاركة السياسية من الجنسين، فضلاً عن اعتماد مؤشرات واضحة في الوحدات المحلية لإجراءات الشفافية والإفصاح لتمكين منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها الرقابي بكل يسر، فضلاً على أنه يتوجب على هذه المنظمات إيلاء الاهتمام إلى تنمية كادرها المؤسسي، لتتمكن من تعزيز قدراتها في متابعة أداء الوحدات المحلية ،وكذلك المشاركة في صنع القرار فيها بالشكل الأمثل.

قائمة المراجع:

أولا: المصادر الأولية:

التشريعات والقرارات

1- الإعلان الدستوري المؤقت، موجود على الرابط التالي :

https://security-legislation.ly/ar/node/32001

2- القانون (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية ، موجود على الرابط الآتي :

https://security-legislation.ly/ar/node/31807

3- القانون رقم (9) لسنة 2013 بتعديل القانون (59) بشأن الإدارة المحلية ، موجود على الرابط التالي:
https://security-legislation.ly/ar/node/33099

[1] مقابلة شخصية مع سعد السعيطي، رئيس المجلس المحلي، مرجع سبق ذكره .
[2] امبارك الأطرش، دور المجتمع المدني في ليبيا في تعزيز المشاركة السياسية: دراسة حالة لمنظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا،2018 ،ص 113
[3] يوسف الزواوي، مرجع سبق ذكره
[4] عبير إبراهيم امنينه ، "المرأة في الثورة الليبية بين تصدر المشهد وهامشية الأدوار، في باحثات ، الكتاب السادس عشر، 2013-2014، ص 15
[5] المرجع السابق نفسه ، ص 15
[6] تقييم مرجعي للحوكمة المحلية وإنجاز الخدمة العامة لبلديات ، بنغازي، الأبيار، توكرة، مرجع سبق ذكره ، ص 11

4- اللائحة التنفيذية للقانون 59 لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية ، موجود على الرابط التالي
security-legislation.ly/sites/default/files/lois/
5- "القرار رقم 2012/2 بلائحة ضوابط العملية الانتخابية للمجلس المحلي"، صحيفة شباب الوطن، العدد 15 ،الموافق 19.3.2012

ثانياً: المصادر الثانوية:

1- الكتب

1- الكايد، زهير، تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. بدون بيانات أخرى.
2- المغيربي، محمد زاهي المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، إصدارات مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع .
3- امنينه ، عبير إبراهيم ،" المرأة في الثورة الليبية بين تصدر المشهد وهامشية الأدوار"، في كتاب باحثات ، الكتاب السادس عشر، 2013-2014.

2- المقالات

1- العجاتي، محمد وآخرون، المشاركة المجتمعية عبر المجالس المحلية في مصر، منتدى البدائل العربي ، موجود على الرابط التالي : file:///C:/Users/12345678/Downloads/011307%20(1).pdf
2- المقهور، عزة ،"مفاجأة التحول الديمقراطي في ليبيا: انتخابات المجالس المحلية :الدعوة إلى شرعنة المجلس الوطني الانتقالي"، موقع ليبيا المستقبل ،موجود على الرابط التالي: http://archive2.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/22897
3- امنينه، عبير "البلديات في ليبيا بين العسكرة والعمل السياسي، مجلة المفكرة القانونية ،العدد13، ديسمبر2018 ، موجود على الرابط التالي https://www.legal-agenda.com/article.php?id=5176
4- نادي محمد ،رانيا وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة بعد عملية التغيير السياسي في اليمن، موجود على الرابط التالي http://www.acrseg.org/41070
5- تقييم مرجعي للحوكمة المحلية وإنجاز الخدمة العامة في كل من بلديات (الأبيار، بنغازي، سلوق، توكرة) ، منظمة ABSKL الدولية، السويد، سبتمبر2011، غير منشورة
6- "تجربة البلديات والحكم المحلي بعد خمس سنوات" ، موقع ليبيا الخبر ،موجودة على الرابط التالي :
http://www.libyaalkhabar.com/opinion/20433/
7- بيان الاستقالة"، صفحة نجاة الكيخيا على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، موجود على الرابط التالي :
https://www.facebook.com/najat.kikhia?
8- منير يوسف، "بنغازي ثلاثة عمداء والرابع بقرار عسكري"، موقع مراسلون
https://correspondents.org/2016/08/15/ .
9- موقع المجلس البلدي بنغازي، موجود على الرابط التالي :
https://www.facebook.com/MunicipalCouncilBenghazi/posts/616173855170508/
10-"ليبيا بنغازي القويري يبحث مع لجنة الأزمة مشكلات بنغازي"، موقع عين ليبيا، موجود على الرابط التالي
https://www.eanlibya.com/
11-"بلدي بنغازي يشكل لجنة لإدارة الأزمة"، بوابة إفريقيا الاخبارية ، موجود على الرابط التالي :
https://www.afrigatenews.net/article/
12-الإعلان عن المجلس المحلي المنتخب لمدينة بنغازي"، عربي أون لاين، موجود على الرابط التالي:
http://arabic.people.com.cn/31662/7823265.html
13-الأطرش، امبارك، دور المجتمع المدني في ليبيا في تعزيز المشاركة السياسية: دراسة حالة لمنظمات المجتمع المدني في مدينة بنغازي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا،2018.

3- المقابلات

1- مقابلة أجرتها الباحثة مع الأستاذ جمال بالنور رئيس المجلس المحلي لمدينة بنغازي وضواحيها ، يوم الأربعاء، الموافق 20 نوفمبر2019، تونس.
2- مقابلة أجرتها الباحثة مع الأستاذ سعد السعيطي، رئيس المجلس المحلي لمدينة بنغازي 2013، يوم الأربعاء، الموافق 27 نوفمبر2019، في شركة الخليج للنفط، بنغازي.
3- مقابلة أجرتها الباحثة مع د. عوض القويري عضو المجلس البلدي لمدينة بنغازي، في مدينة بنغازي ، 7 نوفمبر 2019.
4- مقابلة عن طريق استمارة مقننة مع الأستاذ يوسف الزواوي مدير مكتب عميد البلدية يوم 29 مارس 2020 .